

## جانب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الموضوع: إبداء الرأي حول مدى خضوع العاملين في مجلس الجنوب لأحكام قانون العمل

المرجع: كتابكم رقم 1712 تاريخ 2022/9/6

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

أنشئ مجلس الجنوب بالاستناد إلى القانون رقم 9 تاريخ 1970/6/2 الذي أجاز للحكومة إنشاء مجلس خاص لتلبية حاجات منطقة الجنوب وتوفير اسباب السلامة والطمأنينة لها، واستناداً لهذه الإجازة أنشئ مجلس الجنوب بموجب المرسوم رقم 14649 الصادر بتاريخ 1970/6/12 ، وقد نصت المادة الخامسة منه على أن هذا المجلس ليس في عداد المؤسسات العامة والمصالح المستقلة، بل هو جزء من الإدارة المركزية مرتبط برئاسة مجلس الوزراء. وأما الجهاز الوظيفي في المجلس فقد سمّي بالجهاز التنفيذي المؤقت.

ولما صدر نظام العاملين في الجهاز التنفيذي المؤقت لمجلس الجنوب بموجب المرسوم رقم 5596 تاريخ 1982/9/22 فإنه نصّ في المادة 23 فإنه نصّ على أن يخضع الموظف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكافة فروعها ، ويستفيد من تقديّماته ويتحمل المساهمة المترتبة عليه وفق الاحكام المرعية لدى الصندوق المذكور. وكذلك فإن هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل قد رأّت في الاستشارة رقم 2001/41 تاريخ 2001/1/15 الى اعتبار عناصر الاستقصاء العاملين في اطار لجان الاستقصاء لدى مجلس الجنوب ممن يخضعون لاحكام قانون الضمان الاجتماعي.

وإنه عند خضوع المؤسسات والإدارات العامة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي، يجعل المؤسسة ملزمة بكافة الأنظمة التي يضعها الصندوق ولا يمكن استثناء أي منها من هذا التقيد بهذه الأنظمة.

ولهذا عندما صدرت المراسيم والأنظمة المحددة للحد الأدنى للأجور وللحد الأقصى للكسب الخاضع لاشتراكات الضمان وغيره من تعاميم ومذكرات ذات صلة، فإن هذه الأنظمة تطبق على تعاونية الموظفين كما تطبق على غيرها من أشخاص الحق العام والخاص، بل وتطبق أيضاً على العاملين في الدولة اللبنانية والمسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وحيث وإن العاملين في مجلس الجنوب هم من الخاضعين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي، إلا أنهم لا يخضعون لقانون العمل وإنما للقانون العام وفق ما قضى به مجلس شورى الدولة في قراره رقم 374 تاريخ 2013/3/14 ابراهيم/الدولة - رئاسة مجلس الوزراء - مجلس الجنوب:" إن العاملين لدى المرافق العامة الإدارية، بغض النظر عن طبيعة العلاقة التي تربطهم بها، تخضع للقانون العام ولاختصاص القضاء الإداري، كما أن مقدمي الخدمات للمرافق العامة الإدارية يخضعون بدورهم في علاقتهم مع هذه المرافق للقانون العام وبالتالي لاختصاص القضاء الإداري. وأن النزاع الحاضر وبغض النظر عن وصف العلاقة القائمة بين المستدعين و مجلس الجنوب على أنها علاقة توظيف أو إجازة خدمة، من جهة، أو علاقة شراء خدمات أو إجازة صناعة، من جهة أخرى، فإن هذا النزاع يخضع للقانون العام بالنظر لطبيعة المرفق العام الذي يرتبط به هؤلاء".

واستناداً لهذا الاجتهاد لا يستفيد العاملين في مجلس الجنوب من الزيادة على الأجر المقررة بموجب المرسوم رقم 9129 تاريخ 12 أيار 2022 والمراسيم المشابهة، مع اشتراط وجوب أن لا يقل أجر أي من العاملين لديها عن الحد الأدنى الجديد، والسبب أن المجلس يبقى خاضعاً لقانون العمل فيما يتعلّق بالعاملين لديه الذين لا يخضعون لأنظمة المؤسسة وتقديماتها، بحيث يستفيدون من حماية قانون العمل ومن الزيادة المقررة في المرسوم 9129 تاريخ 2022/5/12 في حال لم يستفيدوا من زيادة على أجورهم مقررة بمراسيم أخرى، لأن الحد الأدنى للأجور يتصل بالانتظام العام ولا يحق لأي مؤسسة عامة أم خاصة تحديد الأجور بما يقلّ عن هذا الحد.

بيروت في، 2022/9/12

وزير العمل

مصطفى بيـرم

تبلغ نسخة إلى:

المدير العام - مفوض الحكومة لدى الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي